# المكانة في السياسية الدولية:

# بين القدرات المادية والاعتراف الاجتماعي

**Status in international politics:**
**Between material capabilities and social recognition**

رياض بوزرب*
جامعة جيجل– الجزائر
r.bouzerb@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال:04 /05/ 2021 تاريخ القبول:31 /05/ 2021 تاريخ النشر:2021/06/08

**ملخص:**

تسعى هذه الدراسة الى ابراز أهمية المكانة في السياسة الدولية، و تجادل ان دراسة المكانة تستحق القدر نفسه من الاهتمام الذي تحظى به القوة في العلاقات الدولية. تركز الادبيات التقليدية على العوامل المادية باعتبارها سمات المكانة الجوهرية، و غالبا ما يتم ربط سلوك البحث عن المكانة بالنوايا التعديلية خاصة في سياق التحولات الهيمنية. في المقابل، تتمتع السمات المثالية للمكانة بأهمية بالغة في الدراسات التي تفترض البناء الاجتماعي للسياسة الدولية. سمحت المقاربة للمكانة من عدسة مثالية و ربطها بالاعتراف بدل القوة، في هذه الدراسة، بمراجعة المقولات التفسيرية المؤسسة التي قامت عليها الدراسات التقليدية لأسباب الحروب من خلال التأكيد على المكانة باعتبارها دافعا يقود سلوك الدول من جهة، و أن سلوك البحث عن المكانة يمكن ان يكون سلوكا تعاونيا من جهة ثانية.

**الكلمات المفتاحية:** المكانة. السياسة الدولية. الاعتراف. التعديلية. التعاون.

**Abstract**:

This study aims to highlight the importance of the status in the international politics, and it argues that studying it deserves as much attention as the power in international relations, so the classical literature focuse on the physical factors as essential features of the status, and the behavior of seeking the standing is often related to Revisionism intentions, especially in the context of hegemonic shifts, in return, the idealistic traits of the standing is extremely important in studies that posit that international politics is socially constructed.The standing's approach with idealist lenses and linking it to recognition rather than power, in this study, allowed for the explanatory quotes on which the traditional studies of war causes were based to be revised, through emphasizing the standing as a drive for states behavior on the one hand, and that the behavior of looking for the status can be cooperative, on the other.

**Key words**: status - international politics - recognition - Revisionism - cooperation

*المؤلف المرسل

**مقدمة:**

أشار جوناتان رينشون Jonathan Renshon ، في مقدمة كتابه " القتال من أجل المكانة " ، أن هناك اتفاقا كبيرا بين دارسي العلوم السياسة و السياسة الخارجية، جنبا الى جنب مع نظرائهم الممارسين، على الأهمية الحاسمة للمكانة في الشؤون العالمية، الا أن الاجماع على أهميتها يقابله قصور في دراستها نتيجة جملة من التحديات المنهجية و المعرفية [1]. تعود الحجج الاولى حول دور المكانة في السياسة العالمية، إلى كتابات ثوسيديدس ، مكيافيلي ، هوبز، وروسو. أثرت اعمال هؤلاء المفكرين على الموجة الاولى من أدبيات المكانة في حقل العلاقات الدولية ، والتي بلغت ذروتها في السبعينيات من القرن الماضي، من خلال التركيز، وبشكل أساسي، على العلاقة بين تناقضات المكانة ومستويات العنف الدولي[2]. ورغم أن مصطلح المكانة لا يتمتع بنفس السمعة العلمية للمصطلحات الحقلية الراسخة في العلاقات الدولية، على غرار القوة و الامن ، على سبيل المثال، الا أنها تعتبر العملة اليومية للعلاقات الدولية ، كما كتب روبرث غيلبن [3] Robert Gilbin في عبارة يتم الاقتباس منها على نطاق واسع. بالنسبة لجوناتان رينشون ، يعتمد "نجاح أو فشل جميع السياسات الدولية" على المكانة وليس الرصاص...و هي أيضًا الهدف النهائي للقادة السياسيين ، وكثير منهم مهووسون بالاستثمار فيها والاستيلاء عليها والدفاع عنها. و لهذا سيظل البحث عنها مطلوبًا بسبب الفوائد النفسية التي تمنحها لحامليها[4]. أكدت الدراسات التجريبية المعاصرة هذه المواقف النظرية، ففي دراسته المسحية الرائدة، لماذا تتحارب الأمم ؟ دوافع الحرب في الماضي و المستقبل، كشف ريتشارد نيد ليبو Rchard Ned Lebow، أن المكانة هي الدافع الرئيسي لنشوب اثنين و ستين (62) حربا ، من أصل أربع و تسعين (94)، حربا التي شملها تحقيقه، في الفترة الممتدة بين عامي 1648 و 2008، ما يمثل نسبة ثمانية و خمسين في المئة (58%).فمن بين مجموع الدوافع التي اخضعها ليبو للتحقيق، و هي الأمن، و الانتقام، و المصلحة، كانت المكانة هي الدافع الأكثر شيوعا على الاطلاق[5]. تضمنت دراسة ريتشار ليبو نتائج تجريبية صادمة، ليس لأنها راجعت الأساطير التفسيرية المؤسسة التي قامت عليها الدراسات التقليدية لأسباب الحروب، و لكن، لأنها بينت أن الأمن ليس مهما في السياسة الدولية ، على عكس الاعتقاد الشائع في الحقل، و ان ما يسميه، بحروب المكانة، أكثر اتساقا بيانيا و تاريخيا، من حروب الهيمنة، محاججا، و بشكل حازم، انه " لا يوجد أي دعم تاريخي لتحدي القوى الصاعدة للقوى المهيمنة؛ فذلك من خرافات نظرية العلاقات الدولية" [6].و في هذا الصدد، قدمت ميشال موراي Michelle Murray الكثير من الشواهد لحالات الانتقال السلمي للسلطة/ القوة ، و التي شكلت تحديا كبيرا لمقولة ان القوى الصاعدة في الغالب كانت قوى تعديلية[7].

لقد لعبت المكانة دورًا بارزًا في الدراسات التجريبية للصراع الدولي. الافتراض الشائع بين الاعمال حول هذه القضية، هو أن الصراع ينشأ من حالة "عدم الاتساق" ، بين المكانة التي ينسبها المجتمع الدولي إلى الفاعل والمكانة التي يستحقها بالفعل[8] . اضافة الى مركزية المكانة في دراسات الصراع، توسعت التحليلات القائمة

على المكانة في السياسة العالمية لتشمل مجالات بحثية جديدة، غطت مختلف القضايا المحورية في حقل العلاقات الدولية مثل: السياسة الخارجية للدول الصغرى، التدخلات العسكرية، سياسات التسلح، السلوك الدولي للقوى الصاعدة، المشاركة في المنظمات الدولية و تشكيلها، و غيرها من القضايا [9]. انفتاح الباحثين على قضايا بحثية جديدة لاختبار القيمة التجريبية للمكانة، صاحبه انفتاح آخر على البنى المفاهيمية و النظرية المستقاة من مجالات معرفية عبر تخصصية ،للتعاطي منهجيا مع مشكلات المكانة و الغازها التجريبية. و في هذا السياق، تبرز، على سبيل التمثيل، نظرية الهوية الاجتماعية، بوصفها الدعامة الأساسية لكثير من الابحاث التجريبية التي أجريت حول المكانة – و غيرها من القضايا في حقل العلاقات الدولية–، منذ ولوجه مرحلة ما بعد الوضعية، و ذلك رغم الجدل الكبير حول مدى جودة نقل الاستراتيجيات المستقاة من النتائج التجريبية في علم النفس الاجتماعي الى السياسة الدولية.[10]

في سياق استعارة أدبيات حقل العلاقات الدولية لأدوات تحليلية طورت خارجه، تسعى هذه الدراسة، و تأسيسا على ما سبق، الى دراسة المكانة بوصفها بناء اجتماعيا. يساعد سحب المكانة الى ميدان البنائية ، على تجاوز الطابع الاختزلي الذي ميز الدراسات التقليدية للمكانة، و التي ركزت حصريا على المحددات و القدرات المادية بوصفها السمات الرئيسية لها، و هو توجه قياسي عقلاني، يبحث ، أيضا، في المبررات الاستراتيجية للبحث عن المكانة. تتحدى الدراسات البنائية للمكانة هذا التوجه، و تحاجج أن القوة العسكرية ضرورية و لكنها ليست كافية للحصول على مكانة القوة العظمى في نظام دولي ما، فقد منحت دول في تاريخ العلاقات الدولية مكانة دول عظمى رغم ان قدراتها المادية لا تؤهلها للعب هذا الدور، في المقابل تكشف البيانات المعاصرة ، ان دولة مثل الصين لديها ثاني أكبر اقتصاد في العالم ،و على الرغم من امتلاكها أسلحة نووية، ومقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وكلاهما مؤشر على مكانة القوة العظمى ، الا انها لا تعتقد أنها حصلت على المكانة، الاحترام، والتقدير الذي تستحقه [11]، على العكس من ذلك ، المقاربة للصين بعدسة مادية يجعل منها دولة تعديلية تريد تقويض أسس النظام الدولي القائم، و ذلك استنادا لافتراض ان الزيادة في القدرات يؤدي الى الزيادة في النوايا التعديلية، و هو الافتراض الذي تواجهه العديد من التحديات التجريبية و النظرية على حد سواء.

تقارب هذه الدراسة لظاهرة المكانة بعدسة اجتماعية، و تفترض أن القدرات المادية لا تكفي لحصول الدول على المكانة الحقيقية او المدركة التي تناشدها في السياسة الدولية، و أن ادراكات التهديد بالنسبة لدول الوضع الراهن تجاه الدول الصاعدة يعتمد على الاعتراف. عندما يتم الاعتراف بالقوة الصاعدة، فإن اكتسابها للقوة يعتبر مشروعًا حينها، ويكون وضعها في النظام الدولي مضمونًا، مما يؤدي إلى انتقال سلمي في موازين القوى الدولية. وإذا لم يتم التعرف على القوة الصاعدة والاعتراف بها، يُنظر إلى سياستها الخارجية الباحثة عن المكانة، على أنها سياسة مراجعة أو تعديلية للوضع القائم، يتم احتواؤها من قبل القوى المهيمنة [12].

لقد شكل الاعتراف في العلاقات الدولية إطارًا جديدًا قويًا ومهما، لفهم طبيعة المكانة وسبل تحصيلها في السياسة الدولية. وهذا ما ستحاول ابرازه هذه الدراسة من خلال، اولا: البحث في طبيعة العلاقة بين المكانة و القوة؛ و ثانيا: ابراز اهـمية الاعتراف بالمكانة و الهوية فـي السياسة الدولـية ؛ و أخـيرا فـحص، بدلالة الاحترام، العلاقة بين ( البحث عن) الاعتراف بالمكانة و السلوكية الدولية.

**أولا: المكانة والقوة في العلاقات الدولية: طبيعة العلاقة و حدودها**

تُعرف المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية المكانة[13] الدولية كرتبة باعتبارها " تصف الترتيب النسبي بين الدول" [14]؛ و " تشير الى الموقع الذي تحتله الفواعل ضمن تسلسل هرمي معين"[15]. يتحدد هذا الترتيب استنادا الى مجموعة من السمات ، كالموارد المادية –القدرات الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية، والأسلحة النووية–؛ والقيم الأساسية، مثل النظام السياسي أو الإيديولوجية والثقافة أو الحضارة والتفوق الأخلاقي. فالمكانة، تقليديا، دالة على سمات الدولة[16]. و رغم تعدد سمات المكانة، فإن الواقعيين بشكل عام، يعتبرون أن الترتيب الهرمي للمكانة في النظام الدولي يتوقف على القوة الاقتصادية و العسكرية، و كما يؤكد روبرت غلبن، المكانة هي سمعة القوة reputation for power ، و القوة العسكرية على وجه التحديد[17]، فكلما كانت الدولة أغنى أو أقوى عسكريًا ، كانت مكانتها أعلى. يتناقض هذا النهج، حسب دوك مارينا[18]Duque Marina ، مع البحوث حول المكانة في العلوم الاجتماعية ، والتي تعتبر المكانة ذات طبيعة اجتماعية اساسا. و رغم ان النهج التقليدي في العلاقات الدولية لا ينكر العوامل غير المادية في تعريف المكانة ، الا انه يختزلها تجريبيا في السمات المادية، الأمر الذي يجعلها مرادفة للقوة ، او على الأقل ، الوجه الآخر لها. في مقابل الاختزال التقليدي للمكانة في السمات المادية، أعادت الدراسات المعاصرة السـمات غـير المادية الى مركز التحليل كما يوضحه الجدول التالي :

سمات المكانة في أدبيات العلاقات الدولية.

| طبيعة السمة<br>Nature of Attribute | نوع السمة<br>Type of Attribute | الكتاب<br>Author |
|---|---|---|
| الموارد المادية | القدرات الاقتصادية | Gilpin (1981)<br>Larson and Shevchenko (2003, 2010)<br>Larson and Shevchenko (2014)<br>Luard (1976)<br>Neumann (2008, 2014)<br>Schweller (1999)<br>Wohlforth (2009) |
| | القدرات العسكرية | (Gilpin (1981)<br>Larson and Shevchenko |

| | | |
|---|---|---|
| | | (2003, 2010) Larson and Shevchenko (2014) Luard (1976) (Neumann (2008, 2014) (Schweller (1999) (Thompson (2014) Wohlforth (2009) |
| | القدرات التكنولوجية | Larson and Shevchenko (2003, 2010) (Luard (1976) Schweller (1999) Wohlforth (2009) |
| | الأسلحة النووية | Art (1980) O'Neill (2006 ) |
| القيم الاساسية | النظام السياسي أو الأيديولوجية | Larson and Shevchenko (2003, 2010) Larson and Shevchenko (2014) Luard (1976) Neumann (2008, 2014) Schweller (1999) |
| | الثقافة أو الحضارة | Larson and Shevchenko (2003, 2010) Larson and Shevchenko (2014) Luard (1976) Neumann (2014) (Schweller (1999) |
| | التفوق الأخلاقي | Larson and Shevchenko (2003, 2010) Neumann (2008) |

**المصدر:**

DUQUE, Marina G. Recognizing international status: A relational approach. International Studies Quarterly, 2018, 62.3,p 579.

في رده عن سؤال: لماذا تبحث الدول عن المكانة؟ يجيب رونشون بأن الدول تريد تعزيز مكانتها الدولية لتعزيز سلطتها ونفوذها. و على حد تعبيره ، "تسعى الدول للحصول على مكانة (..) لأنها مورد قيم لتنسيق توقعات الهيمنة والإذعان في التفاعلات الاستراتيجية[19]. وهذا يعني أن الدول ذات التصنيف الأعلى، في تراتبية هرمية معينة، قادرة على ترجمة قوتها إلى النتائج السياسية التي تريدها بأقل قدر من المقاومة. و هو موقف يقره لارسون وشيفتشينكو Deborah Welch Larson and Alexei Shevchenko ، في كتابهما البحث عن المكانة، بإشارتهما الى ان مكانة القوة العظمى تحمل معها توقعا ازاء الدول الصغرى بانها ستذعن لرغباتها في السياسة الخارجية[20]. وعلى نفس المنوال ، تشير موراي إلى أن المكانة العالية "تسمح للفواعل المهيمنة بتحقيق مصالحها دون الحاجة إلى استخدام القوة "[21]. يمكن فهم المكانة ، بهذا المعنى ، على أنها عامل مضاعف

لممارسة التأثير[22] . يقول هانس مورغانتو:" إن الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى، بالقوة التي تملكها الدولة بصورة فعلية، أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الاخرين ان يعتقدوا بانها تملكها... وان سياسات المكانة تحقق نصرها الحقيقي عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنها قوية، وبالشكل الذي يجنبها من استخدام العنف في تحقيق أهدافها[23].

في مقابل هذا التوجه ، يقدم ريتشارد ليبو موقفا مخالفا، معتبرا أن تراجع مكانة الولايات المتحدة دليل على حدوث تحول جار حول طبيعة المكانة. فطوال قرون مضت ظلت القوة العسكرية و تحقيق الانتصارات على الخصم هو ما يمنح المكانة، الا أن الدروس المستخلصة من التدخل الأمريكي في العراق، مؤشر على أن استخدام القوة، حتى لو نجح، لا يعزز المكانة، ما لم يتم استخدامه لأغراض يعتقد المجتمع الدولي أنها مشروعة [24]. لهذا من المرجح أن يدفع نجاح الدول ، في نيل الشرف و المكانة، بوسائل لا علاقة لها بالقوة العسكرية على تشجيع الدول الاخرى على أن تحدو حدوها لتحقيق هذه الغايات ، و اذا تحقق هذا التصور فسيدفع التنافس على المكانة بعيدا عن الحرب و باتجاه المجالات الاخرى ، و على هذا الأساس فإن وتيرة الحرب آخذة في الانخفاض لأنها لم تعد تمنح المكانة [25]. في هذا السياق ، وعلى الرغم من أن المقاربات التقليدية تؤكد على الموارد المادية كسمات للمكانة ، إلا أن القيم الأساسية ، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، لها على الأقل نفس القدر من الأهمية للحصول على المكانة في السياسة الدولية. يعكس هذا الادعاء أن دور المكانة في السياسة الدولية قد يكون أوسع وأكثر تعقيدًا مما يُفترض في كثير من الأحيان في الأدبيات التقليدية، والتي تربط سلوك البحث عن المكانة بالسلوك العدواني. نظرًا لأن القيم الأساسية ، مثل الديمقراطية من شانها تحقيق الاعتراف بالمكانة ، فقد تكون هناك حوافز بنيوية للدول لتبني المعايير الدولية السائدة. هذا يحمل في طياته آثار مهمة. من بينها: قد يكون سلوك البحث عن المكانة أيضًا سلوكًا تعاونيًا [26].

لا يمكن اختزال المكانة في القوة فحسب؛ القوة ليست سوى أحد محددات المكانة الدولية، وتختلف مساهمتها في مرتبة الدولة باختلاف أنواع الدول، وهي تتغير بمرور الوقت. يفيد فحص تاريخ العلاقات الدولية، ومسارات تطور الأنظمة الدولية، أن الحصول على المكانة الدولية غير مرتبط بالضرورة بالتفوق في القدرات المادية. إن إسناد المكانة ، كما اعترف علماء العلاقات الدولية ومؤرخو العلاقات الدولية منذ فترة طويلة ، لا يمثل انعكاسًا لقدرات هذه القوى. إيطاليا والنمسا–المجر هما حالتان تاريخيتان واضحتان لدول استمرت في تلقي إسناد مكانة عالية بعد فترة طويلة من عدم امتلاكها القدرة أو الرغبة في التصرف كقوى كبرى[27]. بعد الحرب العالمية الثانية ، تم منح فرنسا وتايوان وضع القوى العظمى، التي تتمتع بحق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ليس بسبب السمات المادية التي يمتلكونها ولكن لأن القوى العظمى القائمة تعاملهم على هذا النحو[28]. في المقابل يوضح إيفر ب. نيومان Iver B. Neumann بوضوح أن القوة المادية لروسيا في القرن الثامن عشر ، على الرغم من عظمتها ، كانت ضرورية ولكنها غير كافية لاكتساب مركز القوة العظمى المنشود[29]. و هو ما ينطبق على الصين ، التي تملك ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتعتقد أنها تستحق وضع

القوة العظمى؛ وعلى الرغم من امتلاكها أسلحة نووية ومقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وكلاهما مؤشر على مكانة القوة العظمى ، الا انها تعتقد أنها لم تحصل على الاحترام والتقدير الذي تستحقه[30].و كما كتب فريدمان جوسووا Freedman, Joshua تعتبر الصين، من الناحية النسبية والمادية للقوة الاقتصادية والإنفاق العسكري، ثاني أقوى دولة في العالم ،ومع ذلك تصفها غالبية الدراسات، بانها: "طالبة مكانة"؛ "قوة عظمى محبطة" ؛ "مجتمع في حاجة ماسة إلى "الاحترام الدولي" ؛ "الدولة الأكثر وعيًا بالمكانة في العالم" [31]. تمتلك الصين كل مقوماته القوة المادية ومع ذلك يبدو أنها منخرطة في صراع عميق من أجل الحصول على مكانة واعتراف بها ، ليس فقط كقوة عظمى ، و لكن ايضا، و هذا مهم جدا، كقوة عظمى لا تملك نوايا تعديلية.

إن مجرد التطلع للحصول على مكانة لا يكفي لتحقيق ذلك ؛ تتطلب هذه المطالبة(التطلع) الاعتراف. على سبيل المثال ، قد تدعي الدولة أنها قوة عظمى ، لكن وضع القوة العظمى يعتمد على ما إذا كانت الدول الأخرى – وخاصة القوى العظمى – تعتبر هذا الادعاء شرعيًا . المكانة حسب توصيف كلونان Clunan هي "أن تُعتبر حاملًا حقيقيًا لبعض الصفات القيّمة التي تميز وتضع الفرد في مجموعة مبنية اجتماعياً"[32]. على سبيل المثال ، يعتمد القبول في النوادي الدولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على معايير مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية الاقتصادية. في الواقع ، قد تسحب الأندية العضوية عندما ينتهك سلوك أحد الممثلين قواعد العضوية. في عام 2014 ، قامت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) بتعليق عضوية روسيا في المجموعة ، بدعوى أن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم يتعارض مع "المعتقدات والمسؤوليات المشتركة" للمجموعة[33]. كان هيدلي بول Hedley Bull ومعاصريه من المدرسة الإنجليزية من المؤيدين الرئيسيين لهذا التفكير بحجة أن وضع القوة العظمى لا ينشأ تلقائيًا من قدرات الدولة ، بل يُمنح بالأحرى من خلال الاعتراف. ووفقًا لبول ، لم تكن القوى العظمى دولًا أكدت على هذا الحق فحسب ، بل كانت أيضًا دولًا "مُنحت الحق في لعب دور في تحديد القضايا التي تؤثر على سلام وأمن النظام الدولي[34] .

**ثانيا: الاعتراف بالمكانة والهوية الاجتماعية في العلاقات الدولية:**

يعد مفهوم الاعتراف la roconnaissance،احد المفاهيم المركزية في الدراسات الفلسفية و الاخلاقية و السياسية، ظهر مع بول ريكور Paul Ricoeur، في كتابه الموسوم "مسار الاعتراف "، و شارل تيلور Charles Taylor، في عمله "سياسة الاعتراف"، و تطور مع ممثل الجيل الثالث لمدرسة فرانكفورت أكسل هونيث Axel HONNET في كتابه المعنون ب« الصراع من أجل الاعتراف » [35]. يعترف أكسيل هونيث أن المشكلة المركزية التي تواجهنا عندما نقوم بإسقاط مفهوم الاعتراف في ميدان العلاقات الدولية، هو صعوبة إيجاد مفردات نظرية مناسبة، فيبدو أنه من أجل تحديد عنصر " الاحترام " في سلوك الدول لا يوجد بحوزتنا إلا كلمات نستعيرها من العلاقات التاذاتانية intersubjective، و بالتالي فهي مُعبّأة بمعاني بسيكولوجية أو ذهنية قوية.

عند ذاك نصبح نتكلم عن البحث عن الاعتراف أو الحاجة إلى احترام الدول، مع علمنا أن مثل هذه المفاهيم البسيكولوجية لا تُوَصِّف الظواهر المعنية بشكل مناسب[36].سيتم الاستعانة في استعراض هذا العنصر بدراسة ميشال موراي : النضال من أجل الاعتراف، و بدراسة ديبورا لارسون المعنونة ب:نظرية الهوية الاجتماعية: المكانة و الهوية في العلاقات الدولية، مع الاشارة في سياق ذلك للامن الأنطولوجي و نظرية المقارنة الاجتماعية و الزمنية ، لتوضيح القيمة الاستكشافية لمفهومي الاعتراف و الهوية[37] في دراسة المكانة في السياسة الدولية.

يعرّف لارسون وبول ووهلفورث المكانة على أنها "معتقدات جماعية حول ترتيب دولة معينة على أساس السمات المادية و غير المادية (الثروة ، القدرات القسرية ، الثقافة ، الموقع الديموغرافي ، التنظيم الاجتماعي السياسي ، والنفوذ الدبلوماسي) "[38].بالنسبة لموراي، يعتبر الاعتراف أساسيًا لهذا التعريف ، فتمثيل المكانة في أنواع سمات المكانة المذكورة أعلاه ، لا يعني امكانية تحقيقها ذاتيا ، أي استنادا لهذه السمات الذاتية فقط، بل يجب أن يعترف بها الفاعلون الآخرون رفيعو المستوى، حتى تتجسد فعليا. تشير المكانة ، حسب هذه المرجعية ، إلى هوية معترف بها. ، وليس الى مجموعة خصائص أو قدرات الدولة. فعلى الرغم من رغبة الدولة وقدرتها المادية على الاضطلاع بدور معين في المجتمع الدولي ، فإنها لا تستطيع ببساطة تأكيد وضعها الاجتماعي بدون اعتراف يؤمن هويتها التي تسعى اليها . الاعتراف ، من وجهة النظر هذه ، هو بناء لهوية الدولة . و هي عملية غير مؤكدة ، حيث لا يمكن للدول أن تعرف مسبقًا ما إذا كانت مطالب الاعتراف بها ستُلبى ، ونتيجة لذلك ، ما إذا كانت ستكون كذلك قادرة على تأسيس هوياتها المرجوة في المجتمع الدولي.[39] إن القول بأن تكوين الهوية يعتمد على خبرة الإدراك هو الاعتراف بأن المنزلة الأنطولوجية الأساسية للدول هي علائقية. تعتمد الدول على بعضها البعض لخلق هوياتها من خلال علاقاتها الخارجية ؛ لا يمكن للدول أن تؤسس هويات ذات مغزى بمفردها. هذا الترابط الاجتماعي ، بدوره ، يترك الدول غير آمنة بشدة لأن تفاعل الدولة يحمل دائمًا احتمال عدم الاعتراف بمطالب الهوية الخاصة بهم[40].

تستخدم موراي الاعتراف بوصفه فعلا اجتماعيا "يتم من خلاله تشكيل فاعل آخر كفاعل ذي مكانة اجتماعية مشروعة" ، ونتيجة لذلك يكون قادرًا على الحفاظ على وضع اجتماعي معين (أو هوية معترف بها) داخل مجتمع سياسي . وبالتالي ، لتأمين هويته ولتحديد مكانتها المرغوبة في النظام الدولي ، يجب الاعتراف بالقوى الصاعدة على هذا النحو من قبل قوى الوضع الراهن . يتوقف ادراك قوة الدولة الصاعدة كتهديد أم لا – أي أنها مراجعة – على ما إذا كانت القوى الصاعدة معترف بها من قبل القوى القائمة. عندما يتم الاعتراف بقوة صاعدة ، يتم تأمين هويتها ومكانتها في النظام الدولي ويتم النظر الى قوتها الاجتماعية والعسكرية المتنامية على أنها شرعية. على الرغم من الآثار المزعزعة للاستقرار التي يمكن أن تحدثها قدراتها على أمن الدول الأخرى وبغض النظر عن التحديات التي تشكلها لسلطة ومصالح القوة القائمة ، فمن المفهوم أن القوى الصاعدة المعترف بها لديها مطالب مشروعة لتغيير القواعد والمعايير التي تحكم النظام الدولي. الاعتراف يمنع المعضلة

الأمنية ويسهل الصعود "السلمي" للقوى الصاعدة[41] . و على هذا الأساس لا يوجد سبب كافٍ لتوقع مسبقا أن تكون القوى الصاعدة تعديلية[42] في المقام الأول. و في هذا السياق تقدم موراي حجتها الرئيسية حول ظاهرة التعديلية المرتبطة بالدول الصاعدة، و التصور بأن قوتها المتنامية ومحاولاتها لتغيير الوضع الدولي الراهن غير شرعية وبالتالي يجب احتواؤها ، كبنية اجتماعية. على وجه التحديد ، يتم بناء القوة الصاعدة على أنها تعديلية من خلال تفاعلاتها الاجتماعية مع الدول الأخرى في الوقت الذي تحاول فيه الاعتراف بهويتها كقوة رئيسية. هذا يعني أن السياسات الخارجية للدول لا تهدف فقط إلى تأمين مصالحها المادية ، ولكنها تهدف أيضًا بشكل أساسي إلى ترسيخ هوياتها في المجتمع الدولي ، و هو ما يتطلب اعترافا، او بالأحرى نضالا من أجل الاعتراف بتعبير موراي[43].

لقد شكلت الرغبة في الاعتراف نطاق أهداف السياسة الخارجية للقوى الصاعدة وشكل استراتيجياتها العسكرية. في العديد من الحالات ، أدى النضال من أجل الاعتراف بالقوى الصاعدة إلى تبني سياسات خارجية توسعية مكلفة – و في بعض الأحيان المخاطرة بوجودها كدول ، وبأمنها المادي – لتأمين هوية ومكانة في النظام الدولي[44]. يحيلنا افتراض تأمين الهوية الى مفهوم الأمن الأنطولوجي[45].

يشير الأمن الأنطولوجي إلى الحاجة الأساسية للفاعلين الاجتماعيين – سواء كانوا أفرادًا أو دولًا – لتكوين شعور ثابت بالذات. يحتاج الفاعلون الاجتماعيون إلى الشعور بالأمان في "من هم" وما الدور الاجتماعي الذي يلعبونه قبل أن يتمكنوا من صياغة مصالحهم المادية. يعتبر اكتساب الاعتراف بمكانة الفرد عاملا لإدراك الهوية الذاتية و اشباع متطلباتها. "الاعتراف" ، على حد تعبير موراي ، "يمنح الدولة الثقة في قيمة هويتها الاجتماعية الخاصة ويزودها بالأمن الأنطولوجي الذي تحتاجه لتشكيل مجموعة متماسكة من المصالح والعمل على أساس تلك المصالح في العالم" [46]. باختصار ، إن سعي الدولة للاعتراف بالمكانة هو جزء من سعيها للأمن الأنطولوجي. وفقًا لعلماء نظرية الأمن الانطولوجي مثل، Mitzen و ستيل Steele ، لا تسعى الدول فقط إلى الأمن المادي ولكن أيضًا إلى الأمن الوجودي ، أي أمن الهوية الذاتية للدولة. وبالتالي ، فإن الدول ليست مهتمة فقط بالبقاء (كما يؤكد الواقعيون) ولكن أيضًا باستمرار الذات ، أي الثقة في أن الذات سوف تسود في النظام الدولي .في بعض الأحيان ، قد يتعارض هذا الاهتمام بالأمن الأنطولوجي مع المصلحة المادية للأمن ، وقد تتعرض الدول لخطر انعدام الأمن المادي في سعيها للحصول على الأمن الانطولوجي.

يعتبر مفهوم الأمن الأنطولوجي عدسة مثمرة للتفكير في العلاقة بين الأمن والهوية، و هو يركز بالأساس على فكرة أن هوية الدولة ، التي تم تطويرها عن طريق السلوكيات الروتينية عبر تاريخ الدولة ، ينبغي تأمينها بنفس القدر مع الأمن المادي. يشير تاريخ الدولة في هذا السياق الى هويتها المثالية، أو ما أطلق عليه كل من إلياس وسكوتسونElias N and Scotson مشكلة "نحن المثالية". حيث يتم التعامل مع الصورة المثالية لمجموعة ما، و التي تشكلت عن نفسها منذ أيام عظمتها ،كنموذج "يشعر الأعضاء أنه يجب عليهم الارتقاء إليه ، دون أن يتمكنوا من القيام بذلك. يعالج نهج المقارنة الزمنية للمكانة هذه القضية ، ويقوم على فكرة أن

الأفراد يمكن أن يطوروا حالة من عدم الأمان من خلال الانخراط في مقارنات غير مواتية مع أقرانهم ذوي الصلة أو من خلال الانخراط في مقارنات غير مواتية مع الماضي. عند تطبيقه على العلاقات الدولية ، يشير هذا النهج الزمني إلى أن حالة انعدام الأمن فـي النظام الدولي قد لا تكون نتيجة للمقارنات الاجتماعية غير المواتية( مقارنة الدولة نفسها مع مكانة و موارد الدول الأخرى)، بل قد تـكون في الواقع نتيجة استسلام الفاعلين لضـــغوط و إخفاقات تاريخهم ( المقارنة بين مكانتها الحالية و هويتها التاريخية كدولة عظمى مثلا). [47]

يساعد ربط المكانة بالاعتراف من جهة، و ربط الاعتراف بالهوية من جهة ثانية، على ابراز الطبيعة الاجتماعية الأساسية للمكانة والتي تتجلى من خلال الأبعاد الأربعة الأساسية[48]:

- أولا، المكانة تنطوي على "**مطالبة فعالة**": إذا أراد للفاعل أن يحقق مكانة معينة، فيجب أن يعرف الآخرون ذلك، فمجرد الطموح لا يكفي لتحقيق المكانة، فالمطالبة الناجحة تتطلب الاعتراف. على سبيل المثال، قد تدعي دولة أنها قوة عظمى، لكن مكانة القوة العظمى تتأسس على ما إذا كانت الدول الأخرى – خاصة القوى العظمى – تنظر بعين القبول والشرعية لهذا الادعاء.
- ثانياً، يتم تأسيس المكانة على **التقدير الاجتماعي** – "تقدير اجتماعي للشرف"– الذي قد يكون مرتبطًا بالرموز، و تعتمد طبيعة وقيمة الرموز على التفاهمات. لذلك، قد تختلف الرموز مع مرور الوقت.
- ثالثًا، نظام المكانة يقوم على **تسلسل هرمي اجتماعي:** اعتمادًا على مستوى التقدير الاجتماعي للمجموعة ، يمكن لأعضائها الحصول على "امتيازات إيجابية أو سلبية". أي أن نظام الوضع الدولي هو تسلسل هرمي على نطاق واسع، أو نظام يتم فيه ترتيب الوحدات في علاقات غير متكافئة. بالنسبة لماكس فيبر ، تنطوي المطالبات الفعالة على إغلاق اجتماعي، يؤدي الى إنشاء حدود بين "المجموعة والغرباء." ، أعضاء المجموعة ينخرطون عادة في علاقات كثيفة فيما بينهم، وعلاقات ضعيفة نسبيًا مع الغرباء.
- رابعا، **قواعد العضوية** في تراتبية المكانة: تتحدد من خلال ممارسات الفاعلين المحكومة بالاتفاقيات بينهم، والتي بدورها تشكل مواقف الجهات الفاعلة في ترتيب الوضع. لذلك يبدو محيرا في هذا المجال، كيف يمكن للاتفاقيات أن تديم الانقسامات الاجتماعية، حتى بعد أن ينسى الممثلون الأسباب الأولية لذلك، كما هو الحال بالنسبة للحدود الموروثة عن الاستعمار، أو وضع اليابان في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ونظرًا لأن المكانة تعتمد على الاعتراف، فهي تتعلق بعمليات تحديد الهوية التي يحصل فيها الفاعل على قبول في النادي بمجرد أن يرى الأعضاء أنه يتبع قواعد العضوية. فلا يمكن قراءه المكانة من السمات المادية للدولة، بل ذلك يعتمد علي تصورات الآخرين. وكيف يفسرون السلوك والخطاب الصادر عن الدولة. وتوفر

نظرية الهوية الاجتماعية من علم النفس الاجتماعي المشار اليها آنفا – في هذا الاطار– منهجا لاستكشاف تأثير الهوية والشواغل المتعلقة بالمكانة علي السياسة الخارجية. ترى النظرية أن الجماعات متحمسة لتحقيق هويه مميزه بشكل إيجابي. وتقارن المجموعات نفسها بمجموعه مرجعيه مماثلة ولكنها أعلى منها قليلا. وقد يؤدي النقص في الأبعاد أو السمات الأساسية للمكانة إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة لأداره الهوية منها:[49]

- **الحراك الاجتماعي** (محاكاة الدول قيم ومعايير الدول ذات المكانة الأعلى لكسب القبول في نوادي النخبة).
- **المنافسة الاجتماعية** (السعي إلى المساواة أو تجاوز المجموعة المهيمنة).
- **الإبداع الاجتماعي** (مثلا: بذل الجهود لتعزيز "القوة الناعمة" للدولة من خلال الوساطة الدبلوماسية ، أو لعب دور قيادي في المنظمات الدولية أو الترويج لمعايير دولية جديدة).

وبتطبيقها علي العلاقات الدولية ، قد تسعي الدول إلى **الحراك الاجتماعي** من خلال محاكاة قيم وممارسات الدول الأعلى درجه من أجل قبولها في مكانة أعلى ، كما فعلت أوروبا الشرقية في السعي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة.

وإذا كانت الدول تنظر إلى التسلسل الهرمي للمكانة علي أنه غير مستقر أو غير مشروع، فقد تنخرط القوي الطامحة في **المنافسة الاجتماعية،** التي عاده ما تستتبع الغزو الإقليمي والعروض العسكرية. فخلال الحرب الباردة ، سعي الاتحاد السوفيتي للحاق بالولايات المتحدة الرأسمالية وتجاوزها.

وإذا لم تكن نوادي النخبة ( الدولية) قابله للاختراق ، ولكن التسلسل الهرمي للوضع مستقر ، فقد تسعي الدول إلى الحصول علي مكانة من خلال **الإبداع الاجتماعي،** فتعمد بذلك الدول إما إلى إعادة صياغة سمه سلبية باعتبارها ايجابيه، أو تسعي إلى التفوق في مجال ما، بمعزل عن المنافسة الجيوسياسية. وقد يستتبع الإبداع الاجتماعي إنشاء مؤسسات دوليه جديده، والترويج لمعايير جديده، أو المشاركة في مبادرات دبلوماسية رئيسية من أجل زيادة هيبة الدولة.

**ثالثا: المكانة، الاحترام، و سلوكات الدول:**

بالنسبة للغالبية العظمى من علماء العلاقات الدولية، المنضوين تحت التيار الرئيس المنشغل بالخيار العقلاني تسعى الدول جاهدة لتحقيق أهداف ملموسة، مثل الأمن والسلطة والثروة، ولكن بالكاد يشار إلى الأصول الرمزية مثل الهيبة والشرف، ناهيك عن الاحترام.

غير أن الاعتماد على رؤى من الفلسفة الأخلاقية وعلم النفس الاجتماعي، تجعلنا نعتقد أنه حتى الاحترام الاجتماعي يمكن أن يكون هدفًا مهمًا في العلاقات الدولية، سواء لأسباب مفيدة أو كغاية في حد ذاته. وهو في الواقع، الأمر الذي طالما تجاهلناه في السياسة الدولية. وقد كلف هذا الإهمال ثمنا باهظا. على الساحة الدولية، قد تؤثر الرغبة في الاحترام على كثير من الفواعل – بما فيهم الدول– ونجدها تسعى للحصول على الاحترام وفق أحد الصور الآتية[50]:

• الدول أو الجماعات الإثنية بقدر ما تهتم بتأكيد هيبتها ومكانتها.
• النخب البيروقراطية التي تتعامل مع القضايا الدولية، كأعضاء السلك الديبلوماسي.
• كبار المسؤولين في المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الذين يهتمون بوضع منظماتهم.
• الرؤساء التنفيذيون أو رؤساء الإدارات الذين قد يسعون جاهدين للحصول على احترام أقرانهم خاصة إذا شعروا، لسبب ما، بانفصالهم عن بيئاتهم الداخلية الأصلية.

من الواضح أن رغبات هذه الجهات الفاعلة المختلفة للاحترام الدولي قد تتغذى على بعضها البعض، ويبقى السؤال هنا هو تحت أي ظروف من المتوقع أن يتمسك هؤلاء الفاعلون بأهمية للاحترام الذي يتمتعون به؟ ومتى يمكن للقيمة الجوهرية للاحترام أن تجعل الفاعلين يقبلون بالتضحية بالأصول المادية من أجل مستوى معزز من الاعتراف؟ وماهي العوامل التي تحدد مستوى أو نوع الاحترام اللذين يعتبرهما الفاعلون كافيين؟
بصرف النظر عن الفوائد المادية التي قد ينطوي عليها الاحترام الدولي للدول، والتي تتعلق بأمنها الحيوي ومصالح الرفاه. فإن الإجابة عن الأسئلة السابقة تستدعي استحضار عدد مهم من المتغيرات منها:[51]

• استقرار هوية الدولة؛
• التوجه الخارجي لهوية الدولة؛
• الأهمية المحلية للاحترام الدولي؛
• حالة شركاء التفاعل ذوي الصلة؛
• شدة تهديد الهوية أو إساءة استخدامها.

فالمتغير المهم إذن هو ذلك المتعلق باحترام الذات القومية والمحدد لاستقرار هوية الدولة. فالدول التي يعرف خطابها الداخلي إجماعا قويا على المزايا والقيم والإنجازات الوطنية، تحظى باحترام أكبر من الدول التي تكون نخبها أو مجتمعاتها في حالة أزمة هوية. ومن المرجح أيضًا أن يؤدي عدم الاحترام إلى تعزيز حساسية الدولة وفق الفرضيتين الآتيتين:

• كلما كانت هوية الدولة أكثر هشاشة في وقت معين، كلما بذلت القيادة المزيد من الجهد للحصول على احترام دولي.
• كلما كانت هناك حالة خطيرة من عدم الاحترام الأجنبي، زاد تقدير النخب لحالة الاحترام التي تحظى بها من قبل الآخرين.

ويبقى السؤال عن ما إذا كان الاحترام وعدم الاحترام يؤثران على التفاعلات الدولية بطرق مختلفة، وفي هذا السياق يمكن أن نميز بين العلاقتين الآتيتين:

✓ **علاقة عدم الاحترام بالسلوك النزاعي:**

تتأسس هذا العلاقة على عدة فرضيات منها[52] :

• يؤدي السلوك غير المحترم إلى تحريض أو زيادة مقاومة الطرف المستهدف.

• السلوك غير محترم الذي يتم تصميمه بوعي و تتم رؤيته بهذه الطريقة سيثير ردود فعل أكثر قوة.
• كلما كان الارتباط الرمزي أقوى بين السلوك غير المحترم و العناصر الأساسية لهوية الضحية أو صورته العامة، كلما كان رد فعله أكثر قوة بغض النظر عن تكاليف رد الفعل.

تتيح لنا هذه الفرضيات آلية لربط المكانة والاحترام بالحرب، لأنه يتم تفسير سلوك الدولة بدافع الإحباط بدلاً من المصالح الاستراتيجية، كما قد تتصور الدول أن العنف هو الطريقة لتحقيق مكانة أعلى وربما كملاذ أخير في هذا المسعى.

ولكن هل فعلا يحقق العنف مكانة أعلى؟ للإجابة على هذا السؤال، يجب علينا أولاً أن نضع في اعتبارنا، كيف يطور الفاعلون تصوراتهم حول المكانة النسبية في التسلسل الهرمي، إذ يتم تشكيل التصورات حول مكانة كل فاعل في التسلسل الهرمي من خلال مراقبة التفاعلات بين أعضاء المجموعة[53]. و على هذا الأساس من دون الاعتراف، يُنظر إلى تصرف القوة الصاعدة باعتبارها قوة عظمى، على أنه سلوك غير شرعي وعملٌ خارج القواعد التي تحكم النظام الدولي، وتُعامل القوة الصاعدة كممثل أدنى، وليس عضوا كاملَ الصلاحيات في نادي القوى الكبرى؛ بناء عليه تتكشّف التفاعلات بين القوتين الصاعدة والقائمة في أربع خطوات؛ تكرارها سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الدولي[54]:

**الخطوة الأولى،** عدم الاعتراف من القوة الراهنة: لا تَعتبر قوة الوضع القائم القوة الناهضة مؤهلة لنيل الحقوق والمسؤوليات التي تُحدد دور هوية القوة الرئيسة في المجتمع الدولي؛ ومن شأن هذا الانفصام بين كيف ترى القوة الصاعدة نفسها، وكيف تُعاملها القوى الراهنة، أن يولّد أشكالا من انعدام الأمن الاجتماعي.

**الخطوة الثانية،** تجربة عدم الاحترام: يعتبر راينهارد وولف Reinhard Wolf أن عدم الاحترام هو إنكار غير مبرر للرتبة الاجتماعية وهجوم رمزي على إدراك ذات ما مكانتَها في المجتمع؛ فبعد أن تستشعر القوة الصاعدة ذلك، تُعلن مقاومتها الخضوع الاجتماعي وتعمل على تصحيح الوضع؛ وإذا حدث وفشلت محاولات طعنها في عدم الاعتراف، فإنها قد تتكيّف مع موقفها الاجتماعي الأدنى، وتشرع في التخلّي تدريجيا عن فهمها ذاتها، لتحتضن في النهاية راية التبعية؛ أو قد تنتهج التزاما صارما بمطالبها، مع إعادة صوغها، بغية إجبار القوى القائمة على تقبّل ممارساتها الطموحة.

**الخطوة الثالثة،** التماثل أو الأمننة: يكون للقوة القائمة خياران في الاستجابة لمطالب الاعتراف؛ يتمثل الأول في تأكيد عضوية القوة الصاعدة من دون عوائق، والنظر في طموحاتها بما يساهم في خدمة أغراض النظام الدولي، حيث يوجد إضفاء الشرعية على القوة والاعتراف المتبادل، توقعات مستقرة بشأن المستقبل؛ وبحسب توماس ليندمانThomas Lindemann ، يبرز الاعتراف عندما يكون هناك "رابط هوية إيجابي" يقلل المسافة العاطفية بين الدولتين؛ إذ تدفع الهوية المشتركة الدول إلى تعرف بعضها إلى بعض بخصائصه المشتركة (اللغة، والعرق، ونوع النظام(، وهي عوامل اجتماعية تولّد الشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد.

ويضرب جارود هايز مثالا بالديمقراطية، باعتبارها هوية متشاركة بين الهند والولايات المتحدة، مكنت الدولتين من التغلب على مخاوفهما الأمنية من انتشار الأسلحة النووية. أما الخيار الثاني، فيتمثل في استمرار إنكار مطالب الاعتراف بالقوة الصاعدة، الأمر الذي يُحدث ضُجرحا في احترامها ذاتها، ويمنع وجود علاقةّ عملية مع مقدراتها؛ ومن الطبيعي أن تنشأ صلة بين تجارب عدم الاحترام والعواطف السلبية أو "دبلوماسية الغضب"؛ إذ قد يصعد ممثل القوة الصاعدة المواجهة ويقوم بردة فعل غير متوقعة، مثل افتعال الأزمات الدولية والتحريض عليها، أو يُسرع من امتلاكه القدرات العسكرية المثالية، ويشارك في مناورات عسكرية عالية المستوى لجذب الانتباه، لتتحول بذلك الدولة من قوة صاعدة إلى قوة متهورة وخطرة.

**الخطوة الرابعة،** البناء الاجتماعي للتعديلية: تؤدي الأمننة إلى احتواء القوة الصاعدة التي يُنظر إليها باعتبارها قوة عدوانية بالفطرة، لا يمكن التعامل معها إلا من خلال الالتزام الثابت بسياسة الاحتواء القوية، نتيجة لذلك ستنقل الأمننة مسؤولية التعاون إلى القوة الصاعدة التي ستصبح بمفردها مسؤولة عن فشله؛ بدورها ستتنصل القوة القائمة من دورها في إنتاج هذه العلاقة غير المستقرة التي تجسد عودة إلى جدلية هيغل في سيطرة السيد على العبد والاستمتاع بثمار عمله من دون الاضطرار إلى العمل؛ وعلى الرغم من أن تكلفة السلام بالنسبة إلى القوة الصاعدة قد تتجسد في التخلّي عن طموحها في ارتداء عباءة القوة الكبرى، فإن هذه النتيجة ليست إلا مؤقتة ووهمية، فما يأتي من الأمننة لا يكون إلا دوامة من سوء الفهم وانعدام الأمن الذي يأخذ شكلين: انعدام الأمن الاجتماعي، نتيجة خبرات عدم الاعتراف؛ وانعدام أمن مادي، يظهر في سباق التسلّح.

- ✓ **علاقة الاحترام بالسلوك التعاوني:**

تتأسس هذا العلاقة على عدة فرضيات منها[55]:

• كلما ازداد الاحترام بين الدول، قل القلق بشأن الانشقاق المحتمل لشركائهم.

• كلما زاد الاحترام بين الدول، ولا سيما احترام مكانة بعضهم البعض، كلما كان اتفاقهم على توزيع المكاسب التعاونية أسهل.

• كلما كان الاحترام أقوى بين الدول، سيكون من الأسهل الوصول إلى حلول مشتركة للمشاكل التي قد تعترضهم.

و يبدو أننا بحاجة – في حقل العلاقات الدولية– الى المزيد من البحوث لاختبار الفرضيات السابقة المرتبطة بالاحترام بين الدول. فالدراسات المتعلقة بالاحترام لا تعزز فقط فهمنا للتفاعلات الدولية ولكن قد تساعد أيضا على تجنب الصراعات غير الضرورية وتحسين فرص للتعاون الدائم.

**الخاتمة:**

كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو لفت الانتباه للمكانة التي تحظى بها دراسات المكانة في السياسة الدولية. تطلب انجاز هذا الهدف، تجاوز المقاربة لموضوع المكانة بوصفها سمعة القوة كما تجادل الدراسات التقليدية، و

الانفتاح أكثر على اسهامات البنائيين من خلال توظيف مفهوم الاعتراف الاجتماعي. ساهم تطبيق مفهوم الاعتراف في هذه الدراسة في استخلاص النتائج التالية:

- السياسات الخارجية للدول لا تهدف فقط إلى تأمين مصالحها المادية، بل تهدف أيضًا بشكل أساسي إلى انشاء هوياتها في المجتمع الدولي، والنضال من أجل الحصول على الاعتراف بهويتها كقوة رئيسة.

- يمكن ان يكون السعي الى نيل المكانة في السياسة الدولية على حساب المصلحة المادية للدولة. في حالات كثيرة، أدى النضال من أجل الاعتراف بالقوى الصاعدة ، إلى تبني سياسات خارجية توسعية مكلفة ماديا و غير معقولة استراتيجيا– المخاطرة بوجودها و أمنها المادي – لتأمين هويتها ( هوية الدولة) في النظام الدولي.

- المكانة تقترن بصفه جوهريه بمفهوم الاعتراف، ولن يكون هناك مكانة دون اعتراف. وهو ما يفسر لنا لغز نجاح الدول ذات القوة المنخفضة نسبياً في الحصول على امتيازات مخصصة للقوى العظمى، و تنشئ علاقات المكانة مجموعات مرتبطة ببعضها البعض، بعلاقات كثيفة ونمط حياة مشترك، يتضمن كلا من الرموز المادية وغير المادية. كما أن علاقات المكانة تتميز بديناميات ذاتية التعزيز والإغلاق الاجتماعي، ولا يمكن تفسير أيٍّ منهما باستخدام الأساليب التقليدية.

- قد تستخدم الدول أصولها الرمزية والأخلاقية والظرفية لمنح نفسها دورًا رئيسيًا في النسق الدولي. كما أن المكانة السابقة للدولة، سرديتها التاريخية، ومساهماتها الكبرى كالانتصار في الحرب، والاعتبارات المصلحية للدول الأخرى، كلها أصول تساعدها على كسب الامتيازات المخصصة للقوى العظمى، و هذا – على المدى الطويل– يمكن أن يكسبها الاعتراف كقوة كبرى، على الرغم من افتقارها إلى القدرات اللازمة. وربما هذا الذي يشكل بداية الإجابة عن السؤال: كيف يمكن لقوة ضعيفة نسبيًا أن تحصل على دور قيادي في السياسة الدولية؟

**الهوامش**

[1] Jonathan Renshon. Fighting for Status: Hierarchy and Conflict in World Politics. Prince- ton, NJ: Princeton University Press, 2017. p.03.

[2] Ibid., p10.

[3] روبرت غيلبن، الحرب و التغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.ص 52.

[4] Jonathan Renshon , op.cit, p02.

[5] وفق بيانات ليبو، كان الامن مسؤولا عن 19 حربا، الانتقام عن 11 حربا ، و المصلحة 8 حروب، أما الدوافع الأخرى فكانت مسؤولة عن 7 حالات. لمراجعة هذه النتائج و الوقوف على مركزية المكانة في تفسير ليبو ،أنظر:

ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي و المستقبل، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآدب،الكويت،2013.ص 133؛ و كذلك ص 194.

[6] نفس المرجع، ص 168.

[7] للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Michelle Murray, The struggle for recognition in international relations: status, revisionism, and rising powers. Oxford University Press, 2018.p 04.

أنظر المراجعة القيمة لدراسة موراي التي قدمها الباحث كمال بوناب؛

كمال بوناب، قراءة في كتاب: "النضال من أجل الاعتراف في العلاقات الدولية: القوى الراهنة والتعديلية والصاعدة لمؤلفه ميشيل موراي"، مجلة سياسات عربية، العدد 41، نوفمبر 2019.

[8] Jonathan Renshon , op.cit, p 11.

[9] Elia. Gotz, Status Matters in World Politics International Studies Review (2021) 23, p 229.

10 الفرضية الأساسية لنظرية الهوية الاجتماعية SIT هي أن المجموعات الاجتماعية – الدول في حالة العلات الدولية – تسعى جاهدة للحفاظ على هويتها المميزة ورفع مكانتها مقابل المجموعات الأخرى. للمزيد من التفصيل، أنظر:

Deborah Welch Larson, Social Identity Theory: Status and Identity in International .
https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-290 (acceded :23.03.2021)

حول أحدث دراسة حول سياسة البحث عن المكانة استنادا على افتراضات نظرية الهوية الاجتماعية ، أنظر:

Deborah Welch Larson and Alexei Shevchenko. Quest for Status: Chinese and Russian Foreign Policy. New Haven, CT: Yale University Press, 2019.

[11] أنظر:

Deborah Welch Larson,, op.,cit.

[12] Michelle Murray,op.,cit.p 07.

[13] تتجنب هذه الدراسة الدخول في النقاشات المفاهيمية حول المكانة، رغم أهميتها، والفروقات بينها و بين المفاهيم القريبة منها. حول الفروق الدقيقة بين "المكانة" والمفاهيم ذات الصلة مثل "الهيبة" و "الشرف" و "السلطة" و "السمعة"، أنظر:

Jonathan Renshon, op.,cit.pp 37-40.

[14] ريتشارد ليبو، مرجع سابق، ص 127.

[15] نفس المرجع، ص 83.

[16] Marina Duque. Recognizing international status: A relational approach. International Studies Quarterly, 2018, 62.3,p 577.

[17] روبرت غلبن، مرجع سابق، ص51.

[18] Marina Duque,op. cit.p 577.

[19] Jonathan Renshon, op .cit .pp 50-47.

[20] Deborah Welch Larson and Alexei Shevchenko, op.,cit.p 233.

[21] Michelle Murray,op.cit.p05.
[22] Elia.Gotz, op.cit.p 230.
[23] أحمد مشعان نجم، مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 53، 2017، ص 218.
[24] ريتشارد ليبو، مرجع سابق، ص ص،205-206.
[25] نفس المرجع، ص 250.
[26] Marina Duque,op.cit.p589.
[27] Thomas J. Volgy , and al. Status considerations in international politics and the rise of regional powers. In: Status in world politics. Cambridge University Press, 2014. p. 58.
[28] Paul, Thazha Varkey; Larson, Deborah Welch; Wohlforth, William C. (ed.). Status in world politics. Cambridge University Press, 2014.p 09.
[29] Neumann, Iver B. "Status is cultural: Durkheimian Poles and Weberian Russians seek great-power status. . In: Status in world politics. Cambridge University Press, 2014.pp 85-114.
[30] Deborah Welch Larson,, op.,cit.
[31] FreedmanJoshua. Status insecurity and temporality in world politics. European Journal of International Relations, 2016, 22.4: p 798..
[32]Anne Clunan, Why status matters in world politics. In: Status in world politics. Cambridge University Press, 2014. p. 279.
[33] Marina Duque,op.cit.p580.
[34] Anne Clunan,op.cit.p 800.
[35] نقلا عن: كمال منير، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركايمر الى أكسل هونيث، منشورات الاختلاف، الرباط، ط1،2010، 103.
[36] **Axel** Honneth, La reconnaissance entre États. L'arrière-plan moral des relations interétatiques , Cultures et Conflits, n°87, automne 2012.p29.
[37] تعتبر الهوية واحدة من أكثر المتغيرات التفسيرية استخدامًا في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها التمييز عادة بين نوعين من الهوية الشخصية والاجتماعية، فالهوية الشخصية هي مجال الاهتمام الرئيس لعلماء النفس، وغالبًا ما يتم توظيفها في فهم ظواهر من قبيل العنف بين الشباب. وعلى الرغم من أن الهوية الشخصية مهمة في الدراسات المتعلقة بشخصيات القادة وسلوكاتهم، إلا أن استخدامها يبقى محدودا بين الباحثين، الذين ينصب تركيزهم أكثر على النوع الآخر للهوية، وهو الهوية الاجتماعية أو الجماعية، والتي تشير إلى "مكونات مفهوم الذات التي يتم مشاركتها مع الآخرين.
Southeast Ryu, Yongwook. Identity and Security: Identity Distance Theory and Regional Affairs in Northeast and Asia. Doctoral dissertation, Harvard University. 2011. P 49 .
نقلا عن: رياض بوزرب، الهوية الأمنية الجزائرية: التشكيل والحدود، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة الجزائر، العدد 26، جانفي 2018.ص 27.
[38] Deborah Welch Larson, T.V. Paul, and William C. Wohlforth, Status and World Order, in Status in World Politics.op.cit.p 07..
[39] Michelle Murray,op.cit.p 46.
[40] Ibid.p 14.
[41] Ibid.pp 06-07.
[42] يشير الواقعيون الهجوميون الى أن كل الدول تبحث عن الهيمنة، و لأنها غير متأكد من نوايا الدول الأخرى فأنها تفترض سيناريو أسوء الاحتمالات .و على هذا الأساس، سلوك الدولة المحافظ على يعني أنها دولة محافظة، لأن الدولة التعديلية لا تسلك بالضرورة سلوكا تعديليا.و هذا ما جعل مارشايمر يحاجج أن دول الوضع الراهن ظاهرة نادرة في السياسة الدولية. أنظر ، جون مارشامير، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، مكتبة الملك سعود، الرياض،2012، ص 27.

في المقابل، يعتقد الواقعيون الدفاعيون، و في مقدمتهم باري بوزانposen، أن دول الوضع الراهن هي القاعدة و ليست الاستثناء.أنظر(نقلا عن موراي ص 23)، Barry R. Posen, The Sources of Military Doctrine: France, Britain and Germany Between the World Wars (Ithaca: Cornell University Press, 1986),69.

[43] Michelle Murray,op.cit.p 08.
[44] Ibid.p 09.

[45] للتفصيل حول مفهوم الأمن الأنطولوجي، راجع الاعمال التالية:
Brent J.Steele, Ontological security and the power of self-identity: British neutrality and the American Civil War. Review of international studies, 2005, vol. 31, no 3, p. 519-540 ; GREVE, Patricia. Ontological security, the struggle for recognition, and the maintenance of security communities. Journal of international relations and development, 2018, vol. 21, no 4, p. 858-882 ; Jennifer Mitzen. Ontological security in world politics: State identity and the security dilemma. European journal of international relations, 2006, vol. 12, no 3, p. 341-370.; Jennifer Mitzen. Anchoring Europe's civilizing identity: habits, capabilities and ontological security. Journal of european public policy, 2006, vol. 13, no 2, p. 270-285; Jennifer Mitzen et LARSON, Kyle. Ontological security and foreign policy. In : Oxford Research Encyclopedia of Politics. 2017 ; Jennifer Mitzen et SCHWELLER, Randall L. Knowing the unknown unknowns: Misplaced certainty and the onset of war. Security Studies, 2011, vol. 20, no 1, p. 2-35; Catarina Kinnvall et Jennifer Mitzen. An introduction to the special issue: Ontological securities in world politics. Cooperation and conflict, 2017, vol. 52, no 1, p. 3-11 .; Brent J.Steele, Ontological security in international relations: Self-identity and the IR state. Routledge, 2008.
[46] Michelle Murray,op.cit.p 191.

[47] للتفصيل حول نظرية المقارنة الاجتماعية و نظرية المقارنة الزمنية و تطبيقاتهما على سياسات البحث عن المكانة أنظر:

FreedmanJoshua ,op.cit.
[48] Ibid, pp 7-8.
[49] Deborah Welch Larson, Social Identity Theory: Status and Identity in International.op.cit

[50] Reinhard Wolf, Respect and International Relations: State Motives, Social Mechanisms and Hypotheses, January 2008, p.p. 13.14 : https://www.researchgate.net/publication/237581043( acceded :20-012021)
[51] Ibid,p 15.
[52] Ibid,p p 22.
[53] Jonathan Renshon, Fighting for status : hierarchy and conflict in world politics ,Princeton . University Press, 2017, p 153.

[54] كمال بوناب، مرجع سابق، ص ص 176.175.

[55] .Jonathan Renshon,op.cit, p 26